الأمم المتحدة S/PV.4775

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٧٥**
الأربعاء، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	اسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد فان أنغرن – ستيرنبرغ
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا في الفترة من ٧ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

03-39944 (A)
0339944

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا في الفترة من ٧ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي جمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة مولامولا (جمهورية تترانيا المتحدة)، والسيدة بوتو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وشغل السيد نيامولبندا (رواندا)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - مارك دلا سابليير، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس نسخ من تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا. وسيصدر ذلك التقرير بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2003/653 بتاريخ الجمعة، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

أعطي الكلمة للسيد جان - مارك دلا سابليير، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا.

السيد دلا سابليير (تكلم بالفرنسية): طلب أعضاء بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا إليَّ رفع تقرير إلى المجلس عن البعثة. وكما ذكر الرئيس من فوره، أعددنا تقريراً، جاري وضعه في صورته النهائية في الوقت الحالي، ومعروض على المجلس الآن. ويتضمن التقرير تحليلنا للوضع إلى جانب توصيات البعثة. وأود أن أقدم اليوم تقريراً شفوياً موجزاً عن بعثتنا. وبطبيعة الحال، أقترح أن يرجع كل الأعضاء إلى التقرير الخطي الذي أعددناه.

إن بعثة مجلس الأمن التي زارت وسط أفريقيا في الفترة من ٧ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قد حددت لنفسها هدفا أساسيا هو دعم عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي.

لقد تبوأ رئيس انتقالي ثان منصبه للتو في بوجمبورا. ونأمل أن اتفاقا شاملا سيتخذ عما قريب شكل حكومة مصالحة وطنية في كينشاسا. ومع ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أن أعمال قتال نشطة لا تزال مستمرة في كل من البلدين. وكلاهما يمر بمرحلة حاسمة في تاريخهما.

وإلى جانب الاتصال برؤساء الدول في البلدان المعنية مباشرة بعمليتي السلام – وهي جنوب أفريقيا، أنغولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوروندي، رواندا، تنزانيا، أوغندا – فقد أجرت بعثة المجلس اتصالات مع زعماء الحركات الثورية ونقلت إليهم رسائل قوية للغاية.

وقامت البعثة بزيارة بونيا بعد أسبوعين تحديداً من الأزمة الإنسانية هناك والتي حدت بمجلس الأمن إلى اتخاذ القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣).

وقد حرص أعضاء بعثة المجلس على الاستماع إلى آراء رؤساء الدول في بريتوريا ولواندا ودار السلام بشأن الوضعين اللذين يمثلان صميم عمل البعثة، وذلك بالنظر إلى مساهمة هذه البلدان في عملية السلام.

وفي كينشاسا، طلبت البعثة إلى الرئيس كابيلا ومسؤولين كونغوليين آخرين التعجيل بإنشاء حكومة انتقالية. وفي هذا الصدد، سجلنا الالتزام الذي قطعته الأطراف أمامنا بتسوية مسألة تعيين مسؤولين سياسيين وعسكريين انتقاليين بحلول نهاية الشهر. وقد ذكّرْنا الجميع بأقوى العبارات الممكنة، وخاصة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – جوما، بأن المجلس يطالب بوقف أعمال القتال فورا.

لقد عصفت دائرة العنف بإيتوري طوال عدة أشهر. كما تزايدت حدة الهجمات في منطقة كيفو مؤخرا. والضحايا الرئيسيون ليسوا من المقاتلين، المسلحين جيدا في الغالب، وإنما من السكان المدنيين. لا نريد أن تكون الضحية القادمة عملية السلام نفسها إن لم يدخل البرنامج السياسي الانتقالي حيز النفاذ.

ولهذا السبب فإن كل الأطراف لا بد وأن تكفل أن الجماعات المسلحة لن تحصل بتاتا على مساعدة خارجية تسمح لها بإدامة الصراع. ولقد تحدثنا مع رئيسي جمهوريتي رواندا وأوغندا – اللذين أكدا لنا دعمهما للقوة متعددة الجنسيات التي تم نشرها في بونيا – حول الأهمية القصوى للمساهمة التي يمكن لهما تقديمها في تثبيت الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى من خلال ممارسة تأثير إيجابي على المجموعات المسلحة.

ووفرت بعثة مجلس الأمن أيضا فرصة لتذكير الأطراف كافة بأنه لن يسمح بإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان التي، لسوء الطالع، تصاحب دائما القتال. إن أعمال نهب الموارد الطبيعية، التي بت فيها فريق الخبراء الذي يترأسه السفير قاسم، أصبحت أحد أسباب مواصلة أعمال القتال في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا يجوز السماح بها أبدا.

وفي بونيا شهد أعضاء المجلس مدى التعاون الفعلي بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوة الانتقالية المتعددة الجنسيات الطارئة. وهنا، يجب عليَّ أن أحيي مدى تفاني وشجاعة الوحدة الموفدة من أوروغواي. إن نشر القوة متعددة الجنسيات، الذي يجري – بالرغم من الظروف اللوجستية الصعبة – بسرعة أكبر مما كنا نتوقع، بدأ بالفعل بخلق ظروف إيجابية للعودة إلى الأمن. وعليه، فان الظروف ستكون، عندما تغادر القوة متعددة الجنسيات في الأول من أيلول/سبتمبر، مواتية دور أكثر فعالية لوجود الأمم المتحدة في إيتوري.

من المرجح أن المخيمات في بونيا التي يسكنها الناس الذين تم تشريدهم داخليا بسبب أحداث العنف الأخيرة سوف تكبر عندما تصبح الحالة طبيعية. وإن الاحتياجات الإنسانية التي يتعين على المجتمع الدولي التصدي لها ستكون كبيرة.

لقد عانت بونيا معاناة شديدة من مجازر كان سكانها ضحاياها. والعديد من عناصر الميليشيا الذين

شاهدناهم على طول الطرق هم من الأطفال اليافعين، وإن مشكلة الأطفال المجندين معروفة لدى مجلس الأمن. لكن كرامة وعزيمة ممثلي المؤسسات الانتقالية في إيتوري والجمعيات النسائية الذين التقينا بهم في بونيا يشهدون على حقيقة أن السكان تواقون للسلم والمصالحة – وذلك عنصر هام عند البحث عن حل سياسي.

وفي إيتوري، كما هو الحال في سائر أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، قلنا للجميع إن تسوية هذا الصراع يجب أن تكون سياسية. وينبغي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع السلطات الانتقالية في كنشاسا، أن تعمل على هذا الأساس. ومن ذلك المنظور يتعين على أعضاء المجلس دراسة التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره الخاص الأخير عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2003/566). وستكون المسألة كيفية تحديد الدور الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية السلم حتى يصبح فعالا إلى الحد الأقصى، ربما بدراسة إمكانية منح البعثة ولاية أكثر قوة، مع مراعاة أن القوة متعددة الجنسيات ستغادر بونيا في ١ أيلول/سبتمبر.

وفي بوجمبورا، أصبحت عملية انتقال الرئاسة التي تمت في ٣٠ نيسان/أبريل، طبقا لأحكام اتفاق أروشا، عملية لا رجعة عنها. إلا أنه في غياب وقف كامل لإطلاق النار، فإن السلم في البلد سيظل هشا.

وشجعت بعثة مجلس الأمن البورونديين على اتخاذ الخطوات النهائية التي تمكّنهم، مهما كانت صعوبتها بعد ١٠ سنوات من الحرب الأهلية، من تحقيق المصالحة. وقد دعونا الأطراف المشاركة في العملية الانتقالية إلى الاستمرار في إبداء عزيمتهم من خلال تعجيل الإصلاحات، لا سيما في مجالي قوات الأمن ونظام العدالة. وناشدنا الأطراف المتناحرة إلى وضع حد لأعمال العنف. وعلى وجه الخصوص، بيّنا بكل وضوح وبكل طريقة ممكنة للمجموعات المتمردة التي لم توقع على اتفاق أروشا أنها يجب أن تتقيد بوقف إطلاق النار. وقلنا لها بأنها يجب عليها بصفتها مجموعات بوروندية إثبات نوع من الحس بالمسؤولية من خلال الانضمام إلى العملية السلمية، وشجعنا الحكومة، من ذلك المنظور، على توفير مكان لها في الجيش وفي المؤسسات الانتقالية. وأكدنا للجميع على أن حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تعرض لها البورونديون لا يمكن أن تمر دون عقاب.

وشهد أعضاء المجلس العمل الذي اضطلعت به البعثة التي أوفدها الاتحاد الأفريقي إلى بوروندي. إن العملية السلمية تلك – أول عملية يبعثها الاتحاد الأفريقي – جديرة بدعم المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت بعثة المجلس ضرورة توفير المساعدة الاقتصادية وتلك المتعلقة بالميزانية للحكومة الانتقالية بقدر مناسب.

إن بعثة مجلس الأمن هذه، التي تمت في مرحلة حاسمة جدا من عمليتين اثنتين للسلام هما تحت التنفيذ في أفريقيا الوسطى، مكنتنا من تجديد الحوار المباشر مع الأطراف المعنية. وحيث أننا كنا ندرك أن زيارتنا إلى المنطقة لم تفشل في خلق توقعات كبيرة، فقد كنا حريصين على أن نذكّر المحاورين المختلفين، بأن السلم والمصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي يتوقفان عليهم في المقام الأول. ولدول المنطقة دور هام تضطلع به من أجل تشجيع عودة السلم والأمن. وفي ذلك الصدد، يعترف الجميع بضرورة استرجاع الثقة على طرفي الحدود على حد سواء. ويبدو لي أنه، بينما نأخذ في الاعتبار إمكانية عقد مؤتمر دولي للسلام في منطقة البحيرات الكبرى، يمكننا أيضا أن

ندرس فكرة إعلان حسن الجوار، التي كانت بالفعل موضع اهتمام من جانب رؤساء الدول التي عرضناها عليهم.

في الختام، وباسم كل أعضاء البعثة، أود أن أجزي الشكر لكل من شارك في تنظيمها. فذلك استلزم عملا كبيرا ومكَّن البعثة من العمل في ظروف ممتازة. وبما أنه كان لي شرف ترؤس هذه البعثة، أود أن أقول إنني، على المستوى الشخصي، كنت مسرورا بالعمل الذي أنجزناه معا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير دلا سابليير على بيانه.

وباسم المجلس، أود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لجميع أعضاء بعثة مجلس الأمن، التي قادها السفير دلا سابليير ببراعة، على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤوليتهم الهامة بالنيابة عن المجلس.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نياموليندا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد وحكومة بلدي، أود أن أثني على حكومتكم، سيدي، وعليكم شخصيا، وعلى وفد بلدكم للكفاءة التي توجهون بها عمل المجلس هذا الشهر. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن التحية لسلفكم، السفير منير أكرم، ممثل باكستان، وأعضاء وفد بلده للطاقة التي أضفوها على عمل المجلس في شهر أيار/مايو.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشكركم، سيدي، على تنظيمكم هذه الجلسة الهامة للنظر في تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا. ويحدث هذا في لحظة بالغة الصعوبة في منطقة البحيرات الكبرى من أفريقيا، وفي الوقت الذي تستبد بمنطقة إيتوري على وجه الخصوص صراعات بين جماعات مسلحة متنافسة، تزرع الموت الذي نشجبه جميعا، والبؤس بين السكان المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويود وفد بلدي أيضا أن ينتهز هذه الفرصة، بالنيابة عن حكومة رواندا، ليثني على السفير جان - مارك دلا سابليير وبعثة سفراء مجلس الأمن التي قادها إلى وسط أفريقيا للفعالية التي أدوا بها عملا ممتازا في تلك المنطقة. ونأمل أن تكون توصيات المجلس، بكل خبرته ورؤيته المعترف بهما، مصدر إلهام في المستقبل بحثا عن حل للمسائل التي لم تحل من اتفاقي لوساكا وبريتوريا، بما فيها نزع السلاح التام لقوات الجيش الرواندي السابق وميليشيات إنتراهاموي، التي لا تزال تشكل تهديدا حقيقيا لأمن رواندا.

ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يسترعي انتباه المجلس إلى الملاحظات التالية بشأن التطورات في الحالة السياسية والعسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل عام وفي إيتوري بشكل خاص.

في الأيام الأخيرة، تعرضت حكومة بلدي لاتهامات متواصلة مختلفة من بعض عناصر الصحافة ومما يسمى بالمجتمع المدني ممثلا في الأسقف بوتيمبو. وذكرت هذه المصادر وجود قوات دفاع رواندية في منطقتي إيتوري وكانيابايونغا. وذكرت المصادر نفسها أيضا إرسال طائرات عمودية تابعة للجيش الرواندي لدعم قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. إنهما ادعاءان زائفان، ومجردان من أية حقيقة، ولا أساس لهما على الإطلاق، ومن صُنع الذين يرغبون، تحت غطاء المجتمع المدني، في أن يشوهوا سمعة رواندا ويخدموا مصالح الجماعات الانقسامية التي تدافع عن قضايا أيديولوجية قائمة على الكراهية العرقية واستبعاد الكونغوليين الناطقين بالرواندية أو الكونغوليين الذين يحملون بعض الملامح الرواندية. وحكومة رواندا ليست متورطة من قريب أو بعيد بالأحداث الجارية في إيتوري، على نحو ما تريد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملاؤها أن يجعلونا

نصدق. إن مسألة إيتوري مسألة سياسية داخلية تخص جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتالي، يجب تلمس أجوبة على الأسئلة في المقام الأول داخل البلد. فحكومة رواندا لم ترسل جنودا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الانسحاب التام لقوات الدفاع الرواندية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ ، كما أنها لا توفر دعما عسكريا لأية جماعة متمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

عندما قررت حكومة رواندا في أواخر عام ١٩٩٦ مقاومة نظام الفيلد مارشال الراحل موبوتو، وبعد ذلك إرسال قواتها إلى أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/ أغسطس ١٩٩٨، كان قرارها في الواقع حلا أخيرا لجأت إليه، في أعقاب خيبة الأمل المتكررة التي شعرت بها وهي ترى المجتمع الدولي يفشل في الاستجابة لنداءاتها الكثيرة استجابة لشواغل بلدي الأمنية.

ووجود الجيش الراوندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عمل بالتأكيد على احتواء اعتداءات قوات الجيش الراوندي السابق وميليشيات إنتراهاموي التي تثير ذكريات مؤلمة وعلى منعها من عبور الحدود. وكان ذلك الوجود مفيدا لسكان الأقاليم الحدودية غيسينيا، وكيبويي وسيانغوغو، الذين كانوا يعيشون تحت رحمة تلك القوات، التي كان هدفها المعلن هو استعادة السلطة في كيغالي وإكمال الإبادة الجماعية التي ارتُكبت عام ١٩٩٤. وفي ظل تلك الظروف، كانت حكومة رواندا ملتزمة باحترام مسؤوليتها الرئيسية المشروعة عن حماية سكانها وأراضيها وتجنب تهديد وقوع إبادة جماعية جديدة.

وبناء على طلب المجتمع الدولي، وفي أعقاب التوقيع على اتفاق بريتوريا في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين حكومتي رواندا و جمهورية الكونغو الديمقراطية، سحبت حكومة رواندا كل قواتها. وأذكِّر بأن عمليات الانسحاب بدأت في ١٧ أيلول/سبتمبر واكتملت بحلول ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. واعتُرف بهذا الانسحاب الكامل في بيان أصدرته آلية تحقق الطرف الثالث، على النحو الوارد في الوثيقة S/2002/1206 المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

ومنذ التوقيع على اتفاق بريتوريا وانسحاب قوات الدفاع الرواندية نتيجة لذلك، ظلت حكومة رواندا تمد يدها، دون كلل، إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية سعيا للتوصل إلى حلول من شأنها أن تكون مرضية لبلدينا وتحقق مصالح الجميع.

ومع ذلك، علينا أن نلاحظ أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تظهر أية إيماءة على أرض الواقع حيال استعادة مناخ الثقة بين حكومتينا. وبالفعل، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أبقت دعمها لقوات الجيش الراوندي السابق وميليشيات إنتراهاموي. وتبريرا لعملها، نشرت تلك الحكومة وعملاؤها بسرعة شائعة تقول إن قوات الدفاع الرواندية لم تنسحب أبدا انسحابا تاما، مبررة بالتالي سلوكها وإعادة احتلالها لأراضي جنوب وشمال كيفو، بدعم من انتراهاموي، وقوات الجيش الراوندي السابق، ومتمردي ماي ماي وحركة كيسانغاني للتحرير بقيادة ميبوسا نياموسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونظرا للحالة السياسية السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يناشد وفد بلادي المجلس أن يمارس ضغطا على سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية أن تتصرف كما يتصرف مسؤولون سياسيون يحترمون التزاماتهم تجاه جيرانهم والمجتمع الدولي؛ وأن يقنع سلطات جمهورية الكونغو

الديمقراطية باحترام جميع أحكام اتفاقي لوساكا وبريتوريا، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالشواغل الأمنية لرواندا؛ وأن يمارس ضغطا على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لوقف إمداد قوات الجيش الرواندي السابق وميليشيات إنتراهاموي بالأسلحة والذخائر؛ وأن يذكِّر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها يجب أن تمتثل لمختلف قرارات مجلس الأمن التي تطالبها بقطع جميع الدعم المعنوي والسياسي واللوجستي والمالي لقوات الجيش الرواندي السابق ولميليشيات إنتراهاموي وبوقف تضامنها مع مرتكبي الإبادة الجماعية؛ وأن يقنع الحكومة بعدم التهرب من تحمُّل مسؤولياتها الحكومية وبعدم البحث عن كبش فداء لتعليل عدم قدرتها على توحيد الكونغوليين وجوانب فشلها السياسي والعسكري تجاه التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما؛ وأن تمارس الضغط الكافي على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للقبول بتشكيل حكومة حقيقية واتخاذ ترتيب لتقاسم السلطة وفقا لاتفاق صن سيتي؛ وأن يطلب إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية سحب قواتها من شمالي البلاد إلى المواقع التي كانوا فيها قبل انسحاب الجيوش الأجنبية، امتثالا لمختلف الاتفاقات؛ وأن يعزز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتزويدها بولاية واضحة بغية إعدادها للتدخل حالما تنهي قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات مهمتها.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية في بوروندي، تثني حكومتي على مبادرة الاتحاد الأفريقي، الذي قرر إيفاد قوة أفريقية للمساعدة في إعادة الثقة فيما بين المتحاربين ومد يد العون لبوروندي في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. بيد أن حكومة رواندا ما زالت تشعر بالقلق إزاء إصرار قادة بعض فصائل المتمردين في جبهة الدفاع عن الديمقراطية وحزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية، على رفضهم الانضمام إلى عملية سلام أروشا. ونطلب إلى مجلس الأمن جدياً أن يوقع الضغط اللازم على تلك الجماعات وأن يجعلها تصغي لصوت العقل وتحترم الاتفاقات والبروتوكولات الموقعة في أروشا.

وختاماً، يود وفدي بالنيابة عن حكومتي أن يؤكد مجدداً شديد امتنانه لبعثة مجلس الأمن وللمجلس بأسره لتصميمه على إيجاد حلول للمسائل المعقدة التي تواجهها منطقتنا.

ونرجو أن يتوصل مجلس الأمن بما لديه من حكمة، مقترنة بتصميم المجتمع الدولي والبلدان المعنية بالأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى كيفية للتعامل مع شواغل مختلف الأطراف، مراعياً في ذلك الاتفاقات السابق توقيعها في لوساكا وبريتوريا وصن سيتي.

ولا تزال حكومة رواندا على التزامها بدعم القوة المتعددة الجنسيات المكلفة بإعادة السلام إلى إيتوري. وتحقيقاً لهذه الغاية، لن تدخر حكومة رواندا وسعاً في التعاون مع جميع بلدان المنطقة الراغبة في السلام، ومع المجتمع الدولي، من أجل إيجاد حلول سلمية للأزمات التي تطارد أفريقيا الوسطى، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية. أدعوها لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة بوتو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي بتهنئتكم يا سيدي بالنيابة عن وفدي على الطريقة الفعالة التي تديرون بها أعمال المجلس خلال الشهر الحالي، ونتقدم لكم بالشكر على عقدكم جلسة اليوم. وأود بصفة خاصة أن أشكر الأمين العام كوفي

عنان، الذي التزم شخصياً منذ اندلاع الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالبحث عن طرق لاستعادة السلام في هذا البلد. وأتوجه بالتهاني وآيات الشكر أيضاً لأعضاء مجلس الأمن، الذين قاموا بزيارة أفريقيا الوسطى في الفترة من ٧ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بقيادة الممثل الدائم لفرنسا السيد جان - مارك دلا سابلير المستنيرة، وذلك للاضطلاع بالمهمة التي تشكل موضوعاً للتقرير الذي قدمه سفير فرنسا منذ برهة. ولديَّ اقتناع بأن تنفيذ التوصيات التي يتضمنها هذا التقرير على وجهها الصحيح سيمهد الطريق إلى السلام ويمكّن الأحزاب الكونغولية من اجتياز العوائق المتبقية من أجل تنفيذ الاتفاق الشامل الموقع في بريتوريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن المرحلة الانتقالية في هذا البلد تنفيذاً كاملاً.

ومنذ التوقيع على الوثيقة الختامية بشأن المفاوضات السياسية بين الأطراف الكونغولية في صن سيتي في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لم يدخر بلدي وسعاً في تنفيذ نصيبه من الالتزامات. وجدير بالذكر أن رئيس الدولة اللواء جوزيف كابيلا أصدر في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ دستور المرحلة الانتقالية، وتقلد منصبه رئيساً للجمهورية طوال الفترة الانتقالية. وبعد توليه الرئاسة، أصدر مرسوماً يمنح العفو العام عن جميع أعمال الحرب والتجاوزات في التعبير والآراء السياسية. كما أوقف أعمال المحكمة العسكرية.

كما يجب أن ننوه بإصرار حكومتي الذي لا يفتر على التعجيل بالتحرك صوب المرحلة الانتقالية من خلال تعيين أول رئيس للمحكمة العليا وتعيين مدعي الدولة العام في الجمهورية مؤخراً ، وذلك وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاق العالمي والشامل.

وأخيراً، أود أن أذكّر المجلس بأن رئيس الجمهورية عقد في كينشاسا منذ ١٤ نيسان أبريل ٢٠٠٣، أول اجتماع للجنة المتابعة الوطنية المنوط بها التحضير لإنشاء المؤسسات الجديدة.

بيد أن دينامية الحرب، التي أصبحت سمة دائمة في الشرق، تعوق البحث عن حل سياسي. والواقع أن العوائق ما زالت تعترض طريق السلام. وأظن أن المجلس قد أُبلغ بذلك خلال الزيارة التي قامت بها بعثته إلى بلدي. ولا يبدو لنا من الصعب تحديد المدبرين وراء تلك العوائق. فما يلاحظ من عدم إحراز تقدم بالنسبة لمشكلة هيكل التعيينات في الجيش الكونغولي المتكامل وتوزيعها ناتج عن تعنّت بعض العناصر، ولا سيما التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، الذي تنذر مطالبه اللانهائية بتعريض العملية برمتها للخطر. فما كاد التجمع يحصل على وزارة الدفاع حتى أراد السيطرة على الجيش.

وتذكر بعثة المجلس دون شك أن قوات التجمع قررت في أثناء مرور البعثة خلال كينشاسا أن تشن هجوماً واسع النطاق في الشرق، وسيطرت على بلدة كانيابايونغا. ولا يشكل هذا السلوك انتهاكاً للاتفاق الشامل فحسب، بل إنه يكبح أيضاً إقامة المؤسسات الانتقالية. ولا نملك إلا أن نستنكر تعرض فرص نجاح عمليات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج التي تتصدرها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للخطر بفعل استئناف الأعمال القتالية على يد التجمع من أجل الديمقراطية - غوما. ومن المهم أن يواصل مجلس الأمن ضغطه على قادة التجمع ومؤيديهم، ولا سيما الحكومة الرواندية، حتى يحترم التجمع التزاماته وفقاً للاتفاق العالمي الشامل، وحتى تقلع الحكومة الرواندية عن ممارسة تأثيرها السلبي على التجمع وجميع الأطراف الكونغولية الأخرى. ولا يغفل أحد عن الدور السلبي الذي تؤديه رواندا في ذلك

الجزء من بلدي. ولن تخفي الحقيقة أية أكذوبة يطلقها ممثل رواندا.

ويحدونا الأمل في تواصُل الاهتمام الذي ولّدته بعثة مجلس الأمن ليتسنى منع مثيري المتاعب من تحويل عملية إعادة البلد إلى أوضاعه الطبيعية عن مجراها، لأن شعب الكونغو يطمح إلى السلام والمصالحة.

وأود التشديد على أن الحالة في شرق البلد مثار للقلق المستمر وتنذر بتعريض التقدم المحرز على الصعيد الوطني للخطر. فقد أصيبت العملية السياسية التي اضطلعت بها لجنة إيتوري للمصالحة بالركود من جراء تجدد أعمال القتال بين الهيما واللندو في مدينة بونيا. ودفعت الحالة المتفجرة السائدة هناك مجلس الأمن إلى الإذن بنشر قوة طوارئ مؤقتة متعددة الجنسيات حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ويشدد القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣)، الذي أناط بهذه القوة ولايتها، بشكل قاطع على نطاق ولاية القوة المحدود والمؤقت، بينما تتطلب الحالة في بونيا حلاً ناجحاً طويل الأمد.

ولهذا السبب تدعو حكومتي، وهي في ذلك تردد الطلب الذي تقدم به إلى المجلس سكان بونيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بأسرها، بتطبيق الفصل السابع من أجل تغيير ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتمديدها في سبيل استعادة السلام ومن ثم صون السلام.

وبغية وضع حد لدائرة العنف في إيتوري وفي كيفوز وفي بقية أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، تود حكومتي أن تذكّر بالحاجة إلى آلية لمعالجة قضايا الإفلات من العقاب، تمشيا مع الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٤٦٨ (٢٠٠٣)، المتخذ في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢.

وتؤيد حكومة الكونغو الديمقراطية تأييدا كاملا التوصيات الواردة في تقرير بعثة مجلس الأمن ويحدوها الأمل أن يتخذ المجلس قرارا يكون ملزما في تطبيقه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيدة ململة (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، تود تنزانيا أن تشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بكم وبأعضاء المجلس الآخرين لعودتكم من المهمة الهامة التي قمتم بها في منطقة البحيرات الكبرى، والتي شملت زيارة إلى دار السلام، تنزانيا. وآمل أن يكون الوقت قد سنح لكم فرصة التمتع بطقس دار السلام المشمس الخلاب، الذي يختلف عن الطقس الممطر في نيويورك.

ونود أيضا أن نشكر سعادة السيد جان - مارك دلا سابليير، رئيس فريق بعثة مجلس الأمن، لدوره القيادي ولإحاطته الإعلامية الشفوية التي وافانا بها عن النتائج التي خلص إليها الفريق.

يقولون ”من يرى يصدق“. ولا شك في أن الزيارة أتاحت لكم فرصة لتقييم الوضع على أرض الواقع والتفكير في تدابير حاسمة لمساعدة عملية السلم الفتية الهشة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي على حد سواء. ونرحب بحقيقة أن البعثة أتيحت لها فرصة الالتقاء بجميع الأطراف الرئيسية، بما فيها رؤساء الدول وأطراف الصراع المستعر في المنطقة. ونرى بارقة أمل في الأفق عند النظر للالتزام الذي أبداه المجلس وقادة المنطقة، بالطبع، لضمان عدم التسامح مع الإفلات من العقاب والتأكد من سيادة السلم في تلك المنطقة التي تمزقها الحروب.

ونجد ارتياحا في حقيقة أن المجلس، عندما يصمم على العمل، يمكن أن يعمل بسرعة. ويحدونا الأمل أن الزخم

الناجم عن نشر قوة مؤقتة متعددة الجنسيات في بونيا قد يعقبه نشر قوة حفظ سلام قوية. وتم الإعراب عن موقف حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بوضوح من قبل رئيس بلادي، فخامة السيد بنجامين امكابا، عندما التقى بالبعثة. ومن نافلة القول، واستكمالا للسجل، نذكر أنه لئن كانت بلدان المنطقة تدرك مسؤوليتها ومسؤولية الشعبين الكونغولي والبوروندي في إحلال السلم الدائم في المنطقة، فإن جهودها وحدها، مهما كانت حثيثة، لن تكفي للحفاظ على مسيرة السلم. ولهذا السبب يتوقع قادتنا أن تستكمل جهودهم بإجراءات حاسمة وبدعم من المجتمع الدولي بروح شراكة حقيقية من أجل السلم.

إن تقرير الأمين العام (S/2003/566) يوفر خارطة طريق شاملة، إذا جاز التعبير، صوب بناء السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما عن طريق تعزيز وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة هناك وولايتها. ولا يراودنا أدنى شك، على الأقل من البيانات التي أدلي بها أمام المجلس، في أنه لا يوجد حل عسكري لوضع حد للعنف والخروج على القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها.

ويتجلى من تقرير الأمين العام أن برنامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادتهم إلى الوطن والتوطين وإعادة إدماجهم في المجتمع برنامج حاسم من أجل استمرار عملية السلم. فالتحدي الذي يواجه المجلس، إذن، لا يتمثل في انحسار الزخم فحسب، ولكن أيضا في التحرك بسرعة لتمكين قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من ضمان سلم وأمن مجديين ودائمين في المناطق المتفجرة، كما أوصى بذلك الأمين العام.

إن آفاق السلم الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستتوقف إلى حد كبير على درجة نهوض المجلس بالعملية. وأي تأخير لا بد وأن يلحق الضرر في عملية السلم التي التزمت بها الأطراف جميعها. ويحدونا الأمل أن القاعدة السياسية التي أرسيت في بوروندي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية على حد سواء ستصان. ونحث المجلس على أن يقطع الشوط الإضافي على طريق السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

ختاما، دعوني أؤكد من جديد ما طلبه الرئيس امكابا من المجلس من أجل المضي قدما. اقتراحه الأول كان النظر في إمكانية التوصل إلى معاهدة عدم اعتداء أو آلية مشابهة للنهوض بالثقة المتبادلة وتبديد الشك. ثانيا، ينبغي الدعوة لروح الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بغية تشجيع ودعم الحكم الصالح والخضوع للمحاسبة من أجل تجنب تكرار بعض المشاكل التي نواجهها في منطقة البحيرات الكبرى. ثالثا، تقوم الحاجة إلى تشجيع ودعم وزيادة الاتصالات فيما بين الدول. وهذه الاتصالات تشمل المنظمات المهنية والمجتمع المدني، اللذين يمكن لهما تعزيز التسامح بين الحكومات بصورة أكبر. رابعا، يمكن للبلدان الأغنى استكشاف إمكانية المساعدة على تجنب الحروب عن طريق منع انتشار الأسلحة إلى أجزاء العالم القابلة للتفجر.

وبمعالجة هذه الاقتراحات الأربعة نعتقد أن المجلس سيتخذ إجراء حاسما في معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي تواجه المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.